تركيا في أوروبا:
السـجل التاريـخي والتحديات والمستقبل

ديفيد لوفيل

باحث سياسي

ملخص:

العلاقة بين أوروبا وتركيا (والإمبراطورية العثمانية في السابق) علاقة طويلة، ومتوترة في كثير من الأحيان، أو تحمل في طياتها العداء وبشكل علني، وأحيانًا تقوم على الهوية؛ هذه العلاقة تمثل عبئًا كبيرًا لتركيا الحالية التي ترغب في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. هذا المقال يتناول هذه المقترحات من خلال التطرق لتاريخ العلاقة والنهج الأوروبي الحالي المشروط لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. ومع أنه ما زال هناك الكثير على المستوى المؤسسي، يتعين على تركيا القيام به للوصول إلى معايير الاتحاد الأوروبي، إلا أن هذه الورقة ترى أن انضمام تركيا فرصة تاريخية لأوروبا لا ينبغي أن تهدر. وعلى الرغم من الإشارات المتضاربة، إلا أن مواصلة تعزيز الديمقراطية في تركيا هي المسار الأيسر للوصول إلى أوروبا. القصة "لا تنتهي"، ولن تأتي النهاية بسرعة.

العلاقة بين أوروبا وتركيا (والإمبراطورية العثمانية في السابق) علاقة طويلة، ومتوترة في كثير من الأحيان أو عدائية بشكل علني، وأحيانًا تقوم على الهوية. فمنذ تأسيس أتاتورك للجمهورية التركية، تغيرت العلاقة ووُضعت على مسار جديد نحو الحداثة ونحو الوصول إلى أوروبا، لا سيما حينما أعربت تركيا عن رغبتها في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي لتعزيز هذا الاتجاه، لكن العلاقة التاريخية، وخصوصًا التناقضات بين أوروبا المسيحية وتركيا المسلمة كانت عقبة أمام التحاق تركيا بعضوية الاتحاد الأوروبي. وبينما كانت تركيا تعمل جاهدة من أجل الوصول إلى معايير العضوية اللازمة لبدء مفاوضات الانضمام، رأى الاتحاد الأوروبي أن تركيا لم تصل بالقدر الكافي إلى المكتسبات المجتمعية للاتحاد الأوروبي، وأعرب عن القلق إزاء الاختلافات الثقافية التي لا تزال قائمة. هذا المقال يتناول هذه المقترحات من خلال تقديم سرد لتاريخ العلاقة بين الطرفين، وكذلك نهج أوروبا نحو انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. ومع أنه ما زال هناك الكثير، على المستوى المؤسسي، يتعين على تركيا القيام به للوصول إلى معايير الاتحاد الأوروبي، إلا أنه يرى أن انضمام تركيا فرصة تاريخية لأوروبا لا ينبغي أن تُهدر.

رؤية تركية
2013 - 6
64 - 47

من العثمانيين إلى جمهورية

تاريخيًّا، كان هناك عزم على توسيع دائرة نفوذ الإسلام؛ فبعد قرن واحد فقط على وفاة محمد عام 632م، دخل الإسلام أوروبا عبر شبه الجزيرة الإيبيرية، وظل هناك لأكثر من 700 سنة، ثم شق طريقه إلى ما يعرف بفرنسا الآن. وفي الشرق، سيطر العثمانيون على القسطنطينية عام 1453م، بعد أكثر من قرن من الفتح التركي في البلقان، وكان هذا بمثابة نذير للدول الأوروبية بالتهديد الذي سيقرع أبوابهم. وكما يوضح ديفيز، "حولت الفتوحات الإسلامية أوروبا إلى قاعدة المسيحية الرئيسية"[2]. لقد تجرأ الأتراك وتوسعوا في شن غارات على أوروبا، فهزموا المجر في القرن السادس عشر (ناهيك عن التوسع في الشرق الأدنى). ولكن في عام 1683م تم فك الحصار العثماني (الثاني) لفيينا وتراجعت الجيوش العثمانية، واستمر هذا التراجع لقرنين من الزمان. ثم تخللت عملية المواجهة بين تركيا وأوروبا منافسة بين الإسلام والمسيحية[3].

لقد تغير الكثير على مدى العقد الماضي، ولكن التفاعل الطويل بين تركيا وأوروبا لا يزال قائمًا، ويعد بالمزيد من التعاون البناء

ولكن بالتزامن مع خفة حدتها، فإن المسيحية بدأت في الانكسار. وبدءًا من القرن السادس عشر للإصلاح البروتستانتي، دخلت أوروبا فترة من عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والتكنولوجي والفكري، والتي بدورها أدت إلى انقسامات مريرة داخل المسيحية، كما تراجعت السلطة البابوية، وسعت القوى الأوروبية العظمى للتوسع الإمبراطوري، وارتفعت المشاعر القومية، وحدثت اضطرابات دينية واجتماعية، واندلعت الحروب بين الدول (المصطلح الأوروبي القديم "الحرب الأهلية في أوروبا"). استمر الأوروبيون في النظر إلى تركيا على اعتبارها 'الآخر' (ووصفوها بـ "غير المدنية" بعد أن كانوا يصفونها بتهمة "الكفر" كما يقول ديلانتي)، ومع نهاية القرن الثامن عشر أعلن النائب الإنجليزي والمفكر المحافظ أدموند بيرك أن الأتراك كانوا "أسوأ من الهمج[4].

سيطر العثمانيون على إمبراطورية واسعة، ولكن بالتدريج أدركوا أن قوتهم النسبية آخذة في التراجع. ونتيجة لذلك، في القرن التاسع عشر، تعلمت نخبهم على أيدي الأوروبيين، واستفادوا من الأوروبيين في المالية، وفي خزانتهم المتهالكة، بل وحتى في الأفكار (بما في ذلك، الشباب الأتراك الذين تمردوا على الحكم العثماني، وكذلك استفادوا من الأفكار القومية). وفي الحرب العالمية الأولى، تحالف العثمانيون مع ألمانيا، وأدى ذلك إلى انهيار إمبراطوريتهم الهشة. وفي نهاية المطاف، أسس الثوار الأتراك بقيادة أتاتورك الجمهورية التركية في عام 1923 وشرعوا في برنامج التحديث السريع. وقام أتاتورك وخلفاؤه بإدخال الحروف اللاتينية، والألقاب، ونهاية الأسبوع، والقومية المدنية،

والحكومة العلمانية، والديمقراطية المتعددة الأحزاب إلى تركيا[5].

أوروبا، في هذا السرد الوجيز، عرفت نفسها تاريخيًّا في مواجهة الإمبراطورية العثمانية، بسبب الطابع الإسلامي للإمبراطورية، وهدفها التوسعي.

ولكن ابتداء من القرن العشرين، وهنت الإمبراطورية، وتزايد الاهتمام بالنفط، وأدرك الإمبرياليون الأوروبيون أهمية النفط لاقتصادهم، فوضعوا خططهم التوسعية للاستيلاء على ممتلكات الإمبراطورية العثمانية في الشرق الأوسط. وكانت الحرب العالمية فرصة لجشعهم وتحقيق أطماعهم.. وفي نهاية عام 1916، كان من بين أهداف الحلفاء "تحرير الشعوب الذين يعيشون تحت استبداد الأتراك، وطرد الإمبراطورية العثمانية من أوروبا، التي أثبتت أنها غريبة بشكل جذري على الحضارة الغربية[6].

حدثت لعبة معقدة من المؤامرات بين الحلفاء أنفسهم، وذلك بالتعاون مع مختلف الحكام العرب وكذلك مع دعاة الصهيونية، وتمت إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط لصالح الأهداف الغربية أكثر مما يعود بالفائدة على شعوب المنطقة، وكانت هذه الخريطة سببًا وأساسًا للكثير من الصراعات الحالية في الشرق الأوسط. لقد كان الهدف من اتفاق سان جان دي موريان لعام 1917 هو القضاء على الإمبراطورية العثمانية،

لا تنقطع المشاورات الأوروبية والامريكية بدون الدور التركي الذي أصبح فاعلاً في الدور الأوروبي

بين فرنسا وإيطاليا، والذي دخلت على أثره إيطاليا الحرب على وعد بالحصول على جزء من الأناضول، وكذلك كانت لليونان، أيضًا، طموحات في الاستيلاء على آسيا الصغرى، تركيا. ومع انتهاء الحرب، خططت الحكومات المتحالفة لتقسيم الدولة العثمانية بأكملها فيما بينها. لكن في نهاية المطاف وحتى نهاية عام 1922، قام الأتراك بمناورات وخاضوا حرب الاستقلال بقيادة مصطفى كمال، وأعلنوا استقلالهم، ثم تم خلع السلطان في نوفمبر من ذلك العام، وكما يقول فرومكين: "وهكذا في عام 1922 وصلت الإمبراطورية العثمانية، التي استمرت لعدة قرون إلى نهايتها، وتركيا التي سيطرت على منطقة الشرق الأوسط لمدة خمسمائة عام، رحلت من تاريخ الشرق الأوسط لتجعل من نفسها دولة أوروبية"(7).

أوروبا والجمهورية

صعود الجمهورية التركية كان بمثابة دينامية جديدة في العلاقات بين أوروبا وتركيا، متأثرًا إلى حد كبير بالظروف الجيوسياسية المتغيرة والاحتياجات الاقتصادية المتبادلة. كانت تركيا قوة محايدة خلال الحرب العالمية الثانية، وانضمت إلى مجلس أوروبا في عام 1949، ولكن بسبب خوفها من التوسع السوفيتي، انضمت إلى حلف الناتو في عام 1952. وخلال فترة ما بعد الحرب، لعبت تركيا لعبة محسوبة وذكية. فالانقلاب الشيوعي في براغ في فبراير عام 1948 والحصار السوفيتي لبرلين في يونيو من نفس العام أذن بنهاية التحالف المناهض للنازية بين الغرب والاتحاد السوفيتي، وأذن ببداية الحرب الباردة التي كانت لها تداعيات على جميع أنحاء العالم. من الناحية الجغرافية والسياسية، كانت تركيا عنصرًا مهمًا في تحالفات الغرب الدفاعية في أوروبا، ولم تعد سياسة روسيا التقليدية في القرن التاسع عشر، التي تحاول إما الهيمنة أو تقويض تركيا، ممكنة سواء بالتحالف مع الكتلة السوفيتية (أو، فيما بعد، مع حركة عدم الانحياز). تلقت تركيا مساعدات في إطار خطة مارشال من أجل التنمية الاقتصادية، كما كانت لعضوية حلف الناتو فوائد واضحة على تحديث جيشها. واستضافت ألمانيا عن طيب خاطر العمال الأتراك في عام 1961 بعد إقامة جدار برلين لمواجهة النقص في الأيدي العاملة، ولكنها كانت مترددة في قبولهم في مجتمعها، وينطبق الشيء نفسه على الدول الأوروبية الأخرى. لم ترحب أوروبا بالممارسات الإسلامية، وخصوصًا مع زيادة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا من الدول الإسلامية (عمومًا شمال إفريقيا). لقد أدى عدم الاندماج نسبيًا، حتى في الأجيال اللاحقة، إلى خلق حاجز مادي، لا سيما بسبب البرقع الذي ترتديه النساء المسلمات، والذي يستاء منه الأوروبيون. واعترف الأوربيون بوجود صعوبات بشأن تحقيق اندماج حقيقي(8). والآن بعد أن تمت تسوية مشكلة أوروبا المتمثلة في الأمن الداخلي، عن طريق التطورات التي أفرزت الاتحاد الأوروبي، وانتهاء انقسامات الحرب الباردة، فإن أوروبا تواجه مشكلة في صميم ما تعنيه كلمة 'الأوروبية': ألا وهي عملية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي (وهو

لا يزال هناك العديد من المخاوف حول مؤسسات تركيا السياسية المركزية، مثل حدود الرقابة المدنية على المؤسسة العسكرية، والتدخلات العسكرية في المناقشات العامة، ودورها القضائي، وميزانيتها

الهدف الذي تسعى تركيا إلى تحقيقه بالعمل مع منظمي الاتحاد الأوروبي منذ أواخر الخمسينيات من القرن العشرين).

ثم ما الذي يعنيه بالنسبة لأوروبا، طالما تتمّ تغذية الفكرة التي تقول إن أوروبا أُسست على أسس من فلسفة اليونان القديمة، وقانون روما القديمة، ومسيحية القدس القديمة (حتى لو كان هذا مجرد تبسيط أو فكرة عابرة)، أن يتم قبول بلد غالبيته العظمى من المسلمين؟ لا يحتاج المرء أن يرجع إلى الوراء، إلى زمن الحروب الصليبية، كما كان رجال السياسة الأوروبيون الذين يتمتعون بشعبية يفعلون أحيانًا، ويتحدّثون عن وجود اختلافات جوهرية بين المجتمعات الإسلامية والمجتمعات المسيحية (اسميا). الهجمات التي شنها المتطرفون ضد الغرب في 11 سبتمبر عام 2001 وما لحقها، ولا سيما في مدريد في مارس 2004، وفي لندن في يوليو 2005، لها علاقة بهذا النوع من الحديث. هناك منطقتان في الإسلام، تمسان المشاعر الأوروبية الحديثة: عدم الفصل بين الدين والدولة، وتبعية المرأة للرجل. يرى الأوروبيون في كليهما اعتداء على حرية التعبير، سواء في فتوى قتل سلمان رشدي عام 1989 بسبب روايته آيات شيطانية، أو اندلاع أعمال العنف في الدنمارك وأماكن أخرى احتجاجًا على نشر رسوم كاريكاتورية عن النبي محمد (ص) في عام 2005، وهو ما جعل العديد من المسلمين يشعرون بالإهانة، أو مقتل المخرج الهولندي ثيو فان جوخ في عام 2004، والتهديدات ضد معاونته أيان هيرسي علي التي ارتدّت عن الإسلام، بسبب فيلم "الخضوع"(9).

بشكل رسمي، لا يوجد أي اختبارات ثقافية أو دينية لعضوية الاتحاد الأوروبي، رغم أن هناك شروطًا سياسية وقانونية واقتصادية مسبقة يجب على الدول المرشحة أن تفي بها (على أساس التواصل الجغرافي). فيتم تطبيق "معايير كوبنهاغن" على كل من يطمح في الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي، على النحو التالي:" يتعين على البلد المرشح للعضوية أن يحقق استقرار المؤسسات التي تضمن الديمقراطية، وسيادة القانون وحقوق الإنسان واحترام وحماية الأقليات، وكذلك أن يتمتع بوجود اقتصاد سوق فعال، وأن تكون لديه القدرة على التكيف مع الضغوط المنافسة وقوى السوق داخل الاتحاد(10). ومنذ أن أصبحت تركيا دولة مرشحة في عام 1999 وشاركت في مفاوضات الانضمام منذ أكتوبر 2005، ويتم اختبارها سنويًا، ودائمًا تنتقدها التقارير بعدم الوفاء بالعديد

القيادة التركية الجديدة وكتابة سجل مشرف لها في التاريخ الآ

من المعايير الإضافية في الثلاثة والثلاثين مجالًا من المكتسبات المجتمعية، فتقارير هيئة الاتحاد الأوروبي القانونية والقرارات القضائية المرحلية للاتحاد الأوروبي تقدم تقارير مختلطة عن التطورات في تركيا، مسلطة الضوء على التناقض بين الطابع المؤسسي الرسمي للديمقراطية وحقوق الإنسان، والمواقف والممارسات المتخلفة من قبل النخب السياسية والعسكرية، وهو موضوع تكرر في تقرير عام 2010[11].

في نفس الوقت يتساءل الأوروبيون أنفسهم عن أساس الاتحاد، ليس بسبب المشكلات الاقتصادية الأخيرة في منطقة اليورو ولكن بسبب عدم التيقن العميق حول مدى وصحة أنهم شعب واحد. في الواقع، يوجد جانبان لهذه القضية: الصعوبات الحالية مع اليورو، العملة الموحدة لسبع عشرة دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، تعكس مواقف مختلفة جدًا للأوروبيين تجاه قضايا أساسية حول نزاهة تقارير الميزانية، والمواقف تجاه اقتراض الأموال، وسنّ التقاعد والدخل، والفساد داخل مؤسسات الدولة. بصراحة، يواجه الأوروبيون "المقتصدون" الأوروبيين "المسرفين"، ويتساءلون عن كم القواسم المشتركة.

ردود تركيا

ربما بقاء تركيا في غرفة انتظار "أوروبا" أدى إلى حدوث بعض التطورات المثيرة للاهتمام داخل تركيا نفسها. لقد أصبح الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي نقطة خلاف سياسي بين بعض الأطراف السياسية في تركيا، واعتبره البعض موقفًا مهينًا لشخص متوسل. لكن تركيا أثبتت أنها تقوم بدور فاعل ومؤثر

في منطقة الشرق الأوسط، ومؤخرًا وطدت العلاقات مع جيرانها سوريا وإيران، ونأت بنفسها عن إسرائيل[12]، وعملت كوسيط في الخلافات المستمرة حول طموحات إيران النووية غير الواضحة[13].

كانت سياسة تركيا الخارجية خلال السنوات القليلة الماضية، الأكثر تأرجحًا بين سياسات الأنظمة في البلدان الأخرى في الشرق الأوسط، ووصفها بعض المحللين بـ "العثمانية الجديدة"، وتوترت علاقتها الطويلة مع إسرائيل ووصلت تقريبًا إلى نقطة الانهيار، وهو ما جعل مجموعة أخرى تتساءل عن علاقتها مع الغرب. سعى الرئيس التركي، عبد الله غول إلى تبديد هذه المخاوف، معلنًا في منتصف عام 2010 بالقول: "أنا أعتبر أنه من الخطأ جدًّا تفسير مصالح تركيا مع المناطق الجغرافية الأخرى على أنه انفصال عن الغرب، وأن تركيا تدير ظهرها للغرب أو تبحث عن بدائل للغرب. تركيا جزء من أوروبا"[14]. وفي الآونة الأخيرة، انتقد وزير الخارجية التركي النشط، أحمد داود أوغلو النظام العالمي، وتحدث عن دور تركيا في إعادة تعريف ذلك النظام. وقال: إن تركيا يجب أن تكون "من بين البلدان التي تضع أسس هذا النظام." وهذا تطور مهم. كما يوضح قراداش: أنه "في حقبة ما بعد الحرب الباردة، كانت تركيا تنخرط على نحو متزايد في الشؤون الدبلوماسية للمناطق المحيطة بها. لذلك فإن جزءًا كبيرًا من رؤية داود أوغلو وجدول الأعمال الاستباقي يقوم على هذا التراث. ومع ذلك، يسعى داود أوغلو لتجاوز هذا التركيز الإقليمي ليؤكد دور تركيا على المستوى العالمي[15].

وفي حين يتم التسويق لإمكانياتها الإسلامية في السياسة الخارجية (نهج أخلاقي لبناء نظام دولي جديد)، فإن تركيا قد شهدت أيضًا طفرة في الشعائر الإسلامية على المستوى الداخلي، بسبب هجرة القرويين إلى المدن التي ساعدت على ذلك، أكثر من كون ذلك رد فعل على عداء الأوروبيين للإسلام. على كل حال يلاحظ أن وضع تركيا مختلط من الناحية الثقافية؛ فهناك تأثير أوروبي قوي نسبيًّا في الملابس والطعام والموسيقى والأدب في المدن التركية الكبيرة. وبعيدًا عن هذا التبادل الثقافي، على سبيل المثال، برز الكاتب أورهان باموك، الحائز على جائزة نوبل في عام 2006 في الأدب، الذي يجمع بين مشاعر الإبداع التركية والأوروبية، لكنه ربما يكون أكثر تقديرا في أوروبا مما هو عليه في تركيا (16).

ديمقراطية تركيا

سِجلُّ الديمقراطية في تركيا هو أساس التفسيرات المختلفة لمستقبلها. فتركيا الحديثة تقوم على الكمالية، وهناك القلة القليلة التي تستطيع تحدي الإرث الأتاتوركي علنًا. ومما لا شك فيه أن الكمالية علمانية، لذا أثارت الديمقراطية التوتر بين العلمانية والديمقراطية، وخاصة منذ مجيء (ما يسمى بالإسلاميين إلى السلطة) حزب العدالة والتنمية في عام 2002. وكما يلاحظ بيري أندرسون، "كان غموض الكمالية هو بناء رمز أيديولوجي في سجلين. كان أحدهما علمانيًّا، ولاقى استحسان النخبة.

وكان الآخر دينيًّا غير واضح المعالم وفي متناول الجماهير. والشيء المشترك بين هذين السجلين كان تكامل ووحدة الأمة، كقيمة عليا سياسية[17]. وعلى الرغم من الدعم الشعبي لإرساء الديمقراطية وعضوية الاتحاد الأوروبي، إلا أنه ما زالت هناك شكوك كبيرة حول إخفاء حزب العدالة والتنمية لجدول أعماله الحقيقي[18].

الجيش التركي يفتخر بالدفاع عن إرث أتاتورك، ولكن من الواضح أنه أكثر التزامًا بالعلمانية من الديمقراطية. لقد تدخل بشكل كبير في الشؤون السياسية في تركيا عدة مرات، ولكن في الآونة الأخيرة أكدت المواجهات مع حزب العدالة والتنمية، وخاصة بشكل لافت للنظر في عام 2007، عندما هدد الجيش بالإطاحة بالحكومة ولم ينفذ، على أن علمانية الجيش ليبيرالية متشددة[19]. كان أتاتورك أكثر اهتمامًا بالتحديث، بما فيه العلمانية، أكثر من إرساء الديمقراطية، على الرغم من أنه لم يمانع الديمقراطية. وقد رأى الجيش أن مهمته هي الدفاع عن الجمهورية ضد الأعداء الخارجيين والداخليين والقيام بدور سياسي، حتى لو كان ضد الديمقراطية. وكانت اللعبة السياسية الدائرة في تركيا، خلال عقد من الزمان تقريبًا، هي الصراع العنيف بين الجيش وحزب العدالة والتنمية، الذي لعبت فيه المحاولات المستمرة للانضمام إلى "أوروبا" دورًا تكتيكيًّا مهمًّا. وقد أتاحت الضغوط الأوربية لإرساء الديمقراطية كشرط مسبق للحصول على عضوية الاتحاد، فرصة لحزب العدالة والتنمية للقيام بمناورة المؤسسة العسكرية، حيث اتخذ تدابير تضمن السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية تماشيًا مع "معايير كوبنهاجن". وقد نتج عن الاستفتاء الدستوري الأخير في سبتمبر 2010 عدد من التغييرات في دستور عام 1982 (الذي صاغه الجيش)، جعلته أكثر تماشيًا مع قواعد الاتحاد الأوروبي، ولكن أيضًا كانت بمثابة ضربة ضد الجيش بشكل عام، وعلى وجه الخصوص المتغيرات التي طرأت على نظام القضاء العسكري، التي سمحت للمحاكم المدنية بمحاكمة العسكريين الذين يحاولون الانقلاب.

ومع ذلك، احتفظ الجيش باحتكار "أدوات القوات المسلحة"، فضلًا عن القيادة المستقلة فكريًّا، لذلك لا ينبغي استبعاد قدرته أو رغبته في التدخل في السياسة. لكن ربما تقلص أي تهديد عسكري محتمل، بسبب الدعم المتزايد لحزب الشعب الجمهوري، الذي أعاد هيكلته كمال قيليتشدار أوغلو، والذي يشكل تحديًّا حقيقيًّا لسياسة حزب العدالة والتنمية. لقد أظهرت الانتخابات العامة في يونيو 2011 أن حزب العدالة والتنمية يحظى بدعم متزايد، وكذلك حزب الشعب الجمهوري، مما يشير إلى أن الديمقراطية قد أصبحت "الاختيار الوحيد".

المسافة بين كل من قيادة الجيش والحكومة، وإلى أي مدى يقبل الجيش الخضوع لسيطرة السلطة المدنية (الحكومة)، سمتان من أهم السمات السياسية الرئيسة للوضع الحالي في تركيا، وهما موضع نقاش وجدل بين المعلقين. البعض مقتنع بأن

أعاق إرث أتاتورك السياسي، مؤسس الجمهورية، التحول الديمقراطي في تركيا، حيث ركز على القيم الجمهورية والعلمانية، البعيدة عن القيم الديمقراطية، كما أن المؤسسة العسكرية لا تعتبر نفسها خادمًا للحكومة من حيث تقديم الحماية، ولكن ترى نفسها حاميًا مطلقًا للجمهورية

الجيش ملتزم بالديمقراطية، ومقتنع بأن ما يسمى بقضية أيرغينيكون في عام 2007 (حيث تم الكشف عن مؤامرة ضد الحكومة قام بها بعض كبار المسؤولين العسكريين والسابقين وتم تقديمهم للمحاكم)، تظهر أن الجزء الأكبر من الجيش لا يزال مؤيدًا للحكم المدني؛ ويرى معلقون آخرون أنهم ليسوا متأكدين من ذلك[20]. على الجانب الآخر، يرى دانيال بايبس، أن حزب العدالة والتنمية قام بتدبير قضية أيرغينيكون ومؤخرًا مؤامراة "قضايا باليوز" ضد الجيش[21].

وعلى صعيد أوسع، أعاق إرث أتاتورك السياسي، مؤسس الجمهورية، التحول الديمقراطي في تركيا، حيث ركز على القيم الجمهورية والعلمانية، البعيدة عن القيم الديمقراطية، كما أن المؤسسة العسكرية لا تعتبر نفسها خادمًا للحكومة من حيث تقديم الحماية، ولكن ترى نفسها حاميًا مطلقًا للجمهورية. من الناحية التاريخية، هذه العوامل واضحة، ولكنها تمثل التحديات الأساسية التي تواجه التحول الديمقراطي في أي بلد يخوض رحلة سياسية من هذا النوع، والتي أتحول لتوضيحها الآن.

تحديات التحول الديمقراطي

التساؤلات حول الترتيبات السياسية، وأهداف المؤسسة العسكرية وحزب العدالة والتنمية، ليست سوى جزء واحد من المعادلة السياسية المعقدة في تركيا في وقتنا الراهن. إنّ المكونات الرئيسية لإرساء الديمقراطية هي كما يلي: مجتمع سياسي يشمل الجزء الأكبر من السكان؛ ومؤسسات ديمقراطية ذات سيادة؛ ومجتمع مدني يعمل على نشر ومراقبة السلطة الحكومية؛ وقيادة تدرك أهمية الخدمات العامة بدلًا من تحقيق مكاسب خاصة، والوقت اللازم لجميع هذه العناصر لتتّحد معًا في نظام واحد، حيث تكون الديمقراطية هي "الاختيار الوحيد"، والعنف لم يعد خيارًا لتغيير الحكومة.

المجتمع السياسي

إنشاء مجتمع سياسي والحفاظ عليه أمر ضروري للديمقراطية الحديثة. كما يشير السير إيفور جينينجز إلى أن "الشعب لا يستطيع أن يقرر حتى يقرر شخص من هم الشعب"[22]. في المجتمعات الكبيرة نسبيًا، كما يرى العالم الألماني" فرديناند تونيز"[23] – أن المجتمع السياسي هو المكان الذي يوجد فيه قدر من الاحترام والثقة بين الناس الذين لا يعرفون بعضهم

البعض، وهذا النهج الأخلاقي للناس تجاه بعضهم البعض ضروري لتحقيق النجاح في السياسة. يبدو أن هناك تناقضًا بين القومية التركية القوية، وإقامة والحفاظ على نظام سياسي داخل مجتمع تركيا الحديثة المتعدد الأعراق. القومية في هذا السياق، لا تسمح بمعارضة النظام السياسي التركي؛ لأنها ترى أن أي معارضة من جانب غير الأتراك تعتبر تحديًّا لوجود النظام السياسي نفسه. كما أن الطبيعة الدفاعية للقومية التركية رأت أن الحقوق الثقافية للأقليات تم اجتثاثها. أما فيما يتعلق باستعمال لغة أخرى غير التركية فنجد أن الوضع محيّر ومربك. لقد تم السماح بالبث باللغة الكردية ولغات أخرى في القنوات الخاصة والعامة على المستوى المحلي، فضلًا عن الاستخدام الفعلي للغة الكردية في الحملات الانتخابية، ولكن – كما أشارت المفوضية الأوروبية –"استخدام أي لغة أخرى غير التركية في الحياة السياسية لا يزال غير قانوني بموجب قانون الانتخابات والأحزاب السياسية. وقد صدرت أحكام متناقضة في قضايا تنظر إليها المحاكم ضد سياسيين أكراد[24]. وأيضًا التركية هي اللغة الوحيدة المسموح بتدريسها في المدارس العامة أو الخاصة[25].

يتم تفسير مضمون القومية التركية بأشكال مختلفة، ولكن متين هبر[26] يؤيد رأي أتاتورك، في أن تكون القومية مدنية، وعملًا واعيًا للمواطنة، وأن استخدام مصطلح "تركي" هو أيضًا مصطلح مدني يدل على المواطنة بغض النظر عن العرق أو الدين (كما هو موضح في دستور 1924). ومع ذلك فإن استمرار بناء الهويات "التركية" و"الكردية"، يشير إلى وجود تمييز بين هذه الشعوب "الشقيقة" التي لديها جذور عميقة من الروابط. كما يوضح أيضًا أن الحكومات التركية المتعاقبة لم تكن ناجحة في الترحيب بالأكراد ودمجهم في التطورات الاقتصادية وغيرها من التطورات في تركيا. لا يزال التصدي للمشكلة الكردية يثير انقسامات سياسية داخل تركيا، على الرغم من أنه بعد انتخابات 2011، أصبح الحل أقرب من أي وقت مضى. تأمل حكومة حزب العدالة والتنمية أن يتم دمج الأكراد (الذين يدعم الكثير منهم حزب العدالة والتنمية) في إطار الإصلاحات التي تقوم بها الحكومة في سعيها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وكذلك فإن حزب الشعب الجمهوري

الضغوط الأوربية لإرساء الديمقراطية كشرط مسبق للحصول على عضوية الاتحاد، منحت فرصة لحزب العدالة والتنمية للقيام بمناورة المؤسسة العسكرية، حيث اتخذ تدابير تضمن السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية تماشيًا مع معايير كوبنهاغن

لن يقف في طريق إقامة حكم ذاتي محلي في بعض مناطق تركيا. وفي الوقت نفسه، فإن مطالب حزب العمال الكردستاني بإقامة دولة مستقلة، لم تعد تحظى بالدعم الكبير، حيث إنه فقد مصداقيته بسبب عملياته العسكرية، كذلك فإن التحالف الكردي الذي يضم "حزب السلام والديمقراطية" لم يعد يدعم مقترحات حزب العمال الكردستاني حول إقامة حكم ذاتي نسبي.

المؤسسات الديمقراطية

المؤسسات الرسمية الديمقراطية التركية قوية ومتماسكة بشكل معقول. هناك صحافة حرة، وخصوصًا منذ التعديل الدستوري في عام 1993 الذي أنهى احتكار الدولة للبث الإذاعي والتلفزيوني. كما أن النظام الانتخابي أتاح انتخابات حرة نزيهة على مدار فترات طويلة، وأفرز أحزابًا سياسية تنظم المصالح والسياسات (على الرغم من ارتفاع سقف نسبة الأصوات، 10٪، اللازمة لدخول البرلمان). وفي حين أن بعض الحريات يحميها الدستور (مثل تكوين الجمعيات)، مما يدعم التشريع الذي يتضمن ثغرات تتيح مجالًا للقمع على أساس أن بعض الآراء غير مقبولة. فالمؤسسات، على سبيل المثال، لا يمكن أن يكون لها "أهداف محظورة" (المادة 30 من قانون الجمعيات) أو أن تكون "مخالفة للقانون والأخلاق" (المادة 56)[27].

يتمتع القضاة بدرجة عالية من الاستقلالية، التي يكفلها الدستور. وتخضع التشريعات للمراجعة القضائية من خلال المحكمة الدستورية لتحديد دستوريتها. ومع ذلك، لعبت هذه المحكمة دورًا رئيسًا ومثيرًا للجدل في الأزمة السياسية عام 2008، عندما قبلت التماسًا للنظر في دستورية التعديلات الدستورية التي قام بها حزب العدالة والتنمية، وعريضة أخرى من المدعي العام لمحكمة الاستئناف العليا بحل حزب العدالة والتنمية لقيامه "بأنشطة مناهضة للعلمانية".

من وجهة نظر ديمقراطية، لا يزال هناك قلق إزاء المؤسسات السياسية التركية، مثل حدود الرقابة المدنية على الجيش، والتدخلات العسكرية في المناقشات العامة، ودوره القضائي، وميزانيته؛ واستقلال ونزاهة القضاء؛ وطبيعة الفساد، وحماية حقوق الإنسان. وكما ترى منظمة "فريدوم هاوس" فإن "دستور تركيا الذي صاغه العسكر يفتقر جذريًّا إلى الشمولية، والحقوق الواضحة، والقيود المفروضة على سلطة الدولة التي تعتبر ضرورية للديمقراطية في مجتمع مثل هذا متعدد الثقافات[28]. هناك مخاوف مماثلة حول الديمقراطية في تركيا، يمكن ملاحظتها في العديد من الصيغ على مدار العقد الماضي. تم وصف تركيا " بالديمقراطية المفوضة"[29]؛ و"الأداء المنقوص"[30]، و"غير الملِمّة بالديمقراطية الإجرائية"[30]، وبسبب دور الجيش، وصفت أيضًا "بالديمقراطية المحمية"[32]. وعلى وجه الخصوص فإن ما يثير القلق؛ هو أن المواطنين الأتراك أنفسهم يشكّون في جدوى الديمقراطية[33]. الآمال المتعلقة

بوضع دستور جديد، يدافع عنه حزب العدالة والتنمية ويتفاوض عليه مع الأطراف السياسية الرئيسة ويصادق عليه المواطنون، تعطي فرصة كبيرة لمعالجة أوجه القصور في الديمقراطية التي تحدثنا عنها هنا.

المجتمع المدني

منذ انهيار الشيوعية في أوروبا، أكد النهج الديمقراطي على أهمية الدور الإيجابي للمجتمع المدني المتنوع والصاعد. وقد قام دياموند بتحليل دور المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية في عشر وظائف[34]، ولكن أهميتها تكمن في تغيير التوازن بين الدولة والمجتمع في المشاعر الاقتصادية والتنظيمية والثقافية.

ما زال بإمكان المرء كشف الدور الشعبي لـ "دولة بابا" التي تحمي مواطنيها من المهد إلى اللحد. ولكن سيطرة الدولة على الأراضي التركية ليست جديدة[35]، لقد سيطرت الدولة على الحياة الاقتصادية، وكانت الصناعات مملوكة للدولة، كما كان هناك نفور من الانخراط الاقتصادي على المستوى الدولي، حتى جاء تورغوت أوزال إلى رئاسة الوزراء في عام 1983. وظهر فساد الحكومة، في أعقاب زلزال 17 أغسطس 1999 الذي ضرب تركيا ودمر جزءًا كبيرًا من مدينة إزميت. يقول أوزال: إن فكرة "دولة بابا" قد تحطمت في هذا اليوم[36] عندما اتضحت انتهاكات قوانين البناء، وظهر عجز السلطات المدنية والعسكرية عن تقديم المساعدة للسكان المتضررين.

كانت التنمية الاقتصادية في تركيا، في بعض الفترات(بما في ذلك الوقت الحاضر)، ناجحة، لكن تنمية القطاع الاقتصادي باستثناء القطاعات التي تملكها الدولة والقطاعات التي تحميها الدولة وتدعمها واجهت بعض الصعوبات. وجرت عمليات خصخصة، وتمت إزالة بعض الإجراءات البيروقراطية في الأنشطة الاقتصادية التي تنمو ببطء. ونجحت الدولة المركزية في أن تقوم بدور أكبر من أجل استقلال الحكومة المحلية. لكن ما زالت هناك قيود دستورية على الجمعيات التطوعية، ينبغي تحجيمها أو القضاء عليها، وينبغي أيضًا ملاحظة أن نمو المجتمع المدني هو في نهاية المطاف تغيير نوعي في مواقف الناس لصالح مساعدة الذات بدلًا من الاعتماد على الدولة. ما زال هناك الكثير الذي يتعين القيام به من أجل النهوض بالمواطنين للديمقراطية.

القيادة

تلعب النخب السياسية والبيروقراطية، والتجارية، والعسكرية دورًا مهمًا في عملية التحول الديمقراطي، وهي التي تبدأ في كثير من الأحيان بقيادة التغيير، فضلًا عن توفير القدوة. لكن إذا سيطر الجشع عليهم، ووضعوا مصالحهم فوق مصالح الشعب، فسوف يزعزع هذا من ثقة الشعب في المؤسسات الديمقراطية. لقد احتلت تركيا المكانة 56(من بين 178 دولة) من حيث شفافية الدول عن أحداث الفساد[37]، وهو ما يشير إلى أن هناك حاجة إلى قيادة أفضل، كما أوضح التقرير المرحلي للمفوضية

الأوروبية لعام 2010 أنه في حين تم إحراز تقدم في وضع استراتيجية لمكافحة الفساد، "إلا أن التنفيذ الفعال للاستراتيجية ضروري للحد من الفساد الذي لا يزال سائدًا في كثير من المناطق"(38).

ومع ذلك، بدأت نخبة رجال الأعمال في تركيا في دعم الديمقراطية وعضوية الاتحاد الأوروبي(39). لكن المؤسسة العسكرية تنظر إلى نفسها على أنها الدرع الذي يحمي تركيا، ويحمي أيضًا العلمانية والتحديث، الأمر الذي يعني أن دعمها للديمقراطية مشروط. أما بالنسبة للنخبة البيروقراطية، فيرى تركمان أنه "من المستحيل التأكيد على أن بيروقراطية الدولة في تركيا تلي الديمقراطية في الخطوات"(40). عند إضافة هذه العوامل إلى الضعف العام في القيادة السياسية خارج حزب العدالة والتنمية، وخاصة غياب المعارضة البرلمانية الفعالة لحزب العدالة والتنمية، قد نقول إن مثل هذه النوعية من القيادة الديمقراطية في تركيا هي المطلوبة.

المشكلة القبرصية

قضية قبرص من القضايا التي تعوق انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وهي قضية تتعلق بالعلاقات مع اليونان، وتشغل حيزًا كبيرًا من الاهتمام. لا حاجة لنا هنا بسرد معلومات مفصلة حول قبرص، ولكن يكفي أن نلاحظ الموقع المميز للجزيرة في البحر الأبيض المتوسط، وطرق التجارة التي تمر بها وما يترتب على ذلك من تأثيرات ثقافية في سكانها، فضلًا عن علاقتها بالثقافة اليونانية والإمبراطورية العثمانية. منذ عام 1959

يبدو أن هناك تناقضًا بين القومية التركية وإقامة نظام سياسي داخل المجتمع المتعدد الأعراق لتركيا الحديثة والحفاظ عليه

أنتجت اتفاقيات لندن وزيوريخ الجمهورية القبرصية المستقلة، التي يقطنها طائفتان، ومع ذلك، فإن الوضع داخل قبرص لم يرض أي طرف: لا القبارصة اليونانيين، الذين أرادوا اتحادًا سياسيًّا مع اليونان، ولا تركيا، التي أرادت حماية القبارصة الأتراك وأرادت مجددًا تأكيد موقع الأراضي القبرصية تاريخيًّا والمصالح الاستراتيجية. وليس من الغريب أن دستور الجمهورية، كان غير عملي وأدى إلى اندلاع العنف بين الطائفتين، وزاد من حدة الفصل المادي والسياسي بينهما، ناهيك عن التوترات المتزايدة التي أحدثها بين اليونان وتركيا. في عام 1974، قام القبارصة اليونانيون بانقلاب ضد الرئيس القبرصي (اليوناني) مكاريوس، وأدى ذلك إلى الغزو التركي للجزيرة، ومن ثم تقسيمها إلى؛ قبرص الشمالية التركية(حوالي ثلث الجزيرة) وقبرص الجنوبية اليونانية. ووطنت تركيا، على الفور عدة آلاف من أتراك الأناضول في المناطق الشمالية. لقد باءت كل محاولات التوصل إلى تسوية دائمة للمسألة القبرصية بالفشل، منذ أن تفاوض مكاريوس ورؤوف دنكتاش زعيم القبارصة الأتراك حينذاك، في عام 1977 على بعض الخطوط العريضة، التي ترمي إلى توحيد الجزيرة في جمهورية اتحادية

للطائفتين، وواجهت صعوبات في التنفيذ، وكان من الصعب التغلب عليها بسبب مشاعر وذكريات صراعات عامَي 1963 و1974، وإصدار حقوق الملكية المترتبة على ذلك(41)، وأيضًا كان هناك انعدام للثقة بين الطائفتين ومؤيديهما الخارجيين.

علاوة على ذلك، فشل وعد الاتحاد الأوروبي بانضمام قبرص الموحدة إليه، في أن يجعل الطرفين يقبلان بتمرير استفتاء عام 2004 لإعادة توحيد الجزيرة وفقًا للخطة التي وضعها الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان(على الرغم من أنه تمت الموافقة على الاستفتاء في شمال قبرص التركية). وهكذا انضمت "جمهورية قبرص" إلى الاتحاد الأوروبي في عام 2004 دون دخول القسم الشمالي من الجزيرة(جمهورية شمال قبرص التركية، التي تعترف بها تركيا، وهي الدولة الوحيدة في العالم التي تعترف بها رسميًّا)، واستمرت المحادثات حول توحيد شطري الجزيرة بين الجانبين بشكل متقطع دون إحراز تقدم كبير. في ظل هذه الظروف، هناك اثنان من أعضاء الاتحاد الأوروبي حاليًّا: اليونان وجمهورية قبرص، يرغبان في استخدام حق النقض (الفيتو) ضد انضمام تركيا المحتمل للاتحاد الأوروبي. ولكن إذا كان الوضع القبرصي لا يزال دون حل وانضمت تركيا للاتحاد الأوروبي، فإن ذلك يعني أن أعضاء الاتحاد الأوروبي سيدخلون في صراع خطير مع بعضهم البعض: بل إن الاتحاد الأوروبي ذاته ربما يتدخل، وقد يكون نهجه في التوصل إلى حل، لا يستطيع البعض من الأعضاء تحمله. وبينما نتخيل في بعض الوقت أن الاتحاد الأوروبي هو ظاهرة "عابرة للقومية"، فإن قضية قبرص، والتي أدرجت ضمن قضايا الاتحاد الأوروبي، سوف تظهر لنا استمرارية حمى النزعة القومية، ومحدودية وقصور الهوية الأوروبية.

في تقريره المرحلي لعام 2010 بشأن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، اشتكت المفوضية الأوروبية مما يلي:

على الرغم من نداءات المجلس واللجنة المتكررة، لا تزال تركيا ... لا تفي بالتزاماتها بتنفيذ غير تمييزي للبروتوكول الإضافي لاتفاقية الشراكة، ولم تقم بإزالة كافة العقبات التي تحول دون حرية حركة السلع، بما في ذلك القيود المفروضة على وسائل النقل المباشر مع قبرص. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تركيا لم تحرز تقدمًا نحو تطبيع العلاقات الثنائية مع جمهورية قبرص. وواصلت الاعتراض على انضمام قبرص إلى العديد من المنظمات الدولية، بما في ذلك منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وترتيب فاسنار بشأن ضوابط تصدير الأسلحة التقليدية وصادرات السلع ذات الاستخدام المزدوج(42).

هذا على الرغم من حقيقة أن العلاقات الأخرى بين تركيا واليونان قد تحسنت بشكل ملحوظ خلال السنوات القليلة الماضية.

الخاتمة:

منذ أكثر من عقد من الزمان، وصف أحد المعلقين محاولات تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي "بالقصة التي لا تنتهي

هناك اثنان من أعضاء الاتحاد الأوروبي حاليًا: اليونان وجمهورية قبرص، يرغبان في استخدام حق النقض (الفيتو) ضد انضمام تركيا المحتمل للاتحاد الأوروبي

أبدًا"، ويرى موفتولار باك أن "فشل تركيا في دعم الديمقراطية" يبرر رفض الاتحاد الأوروبي انضمامها، لكن هذا أيضًا يخفي "جانبًا من تحفظات الاتحاد الأوروبي تجاه تركيا: "والنظر إليها بعين الآخر"(43). لقد حدث الكثير لكل من تركيا والاتحاد الأوروبي في غضون ذلك، وليس فقط مجرد بدء عملية الانضمام رسميًّا في عام 2005. فعلى الرغم من أن سجل الديمقراطية التركية غير مكتمل، إلا أنه لا يزال غير قاتم. لقد استمرت الجهود الرامية إلى تعزيز الديمقراطية منذ عام 2002 برعاية حكومة حزب العدالة والتنمية المحافظة. وقد لخص ووكر، وجزرا هذه التطورات المعقدة كما يلي: " أصبحت تركيا في نفس الوقت، أكثر أوروبية، وأكثر ديمقراطية وأكثر تحفظًا، وأكثر تسامحًا من الناحية الإسلامية، وأكثر قومية"(44). وبالمثل، فإن الاتحاد الأوروبي قد توصل إلى الإطار الدستوري لمعاهدة لشبونة، ولكن مع صعوبات داخلية تتعلق بالاقتصاد والعملة الموحدة، وصعوبات خارجية، تتعلق "بالحرب على الإرهاب"، أو الحرب ضد الإسلاميين المتطرفين الذين يعارضون كل شيء أوروبي. لقد تغير الكثير على مدار العقد الماضي، ولكن استمر التفاعل بين تركيا وأوروبا، على الأمل في المزيد من الانخراط والتفاعل البناء.

قد يكون صحيحًا، كما توضح التقارير السنوية المرحلية للاتحاد الأوروبي، أن المؤسسات الديمقراطية التركية وممارسات حقوق الإنسان لا تفي بمعايير الاتحاد الأوروبي، ولكن العمل على مواءمة المؤسسات والتشريعات والممارسات مستمر، كما أظهر الاستفتاء الدستوري الذي أجري في تركيا في سبتمبر 2010. ومن الصحيح أيضًا أنه وبغالبيتها السكانية المسلمة، فإن إدخال تركيا الديمقراطية في الكيان الأوروبي، الذي هو قيد التشكل، سيخلق مجموعة جديدة من التحديات الثقافية التي سيتحتم على أوروبا معالجتها. لكن الفوائد التي ستعود على أوروبا من وجهات نظر تركيا حول واقع الشرق الأوسط، والفهم الأفضل للتنوع داخل الإسلام، ومساعدة تركيا على تحقيق رؤية أتاتورك لجمهورية حديثة، تشير إلى الرغبة في انضمام تركيا في نهاية المطاف إلى الاتحاد الأوروبي.

قد تكون العلاقة بين الأتراك و"الأوروبيين" معقدة وتكسوها مشاعر العداء أو الشك لعدة قرون، ولكن التاريخ ليس قدرًا محتومًا. على الرغم من الإشارات المتضاربة، فإن مواصلة تعزيز الديمقراطية في تركيا في طريقها إلى أوروبا هو المسار الأكثر ترجيحًا. نحن بحاجة إلى التحلي بالصبر: القصة ليست "دون نهاية"، ولكن

لن تأتي النهاية بسرعة. الاختلافات الثقافية بين تركيا وأوروبا هي إحدى العوائق في عملية الانضمام، ولكن المكاسب المحتملة للجانبين، تعني أنه يجب علينا التركيز على هذه الاختلافات. ومن أجل أن تتم عملية الانضمام بنجاح، يجب علينا أن نتذكر جميعًا المبدأ الأساسي المتمثل في احترام اختلافاتنا والاعتراف بإنسانيتنا المشتركة. وكما تساءل إيراسموس، عالم الإنسانيات المسيحي العظيم في القرن السادس عشر، ووجه تساؤلًا إلى أبناء وطنه منتقدًا إياهم: "أليس الأتراك بشرًا وأخوة أيضًا؟".

المراجع:

1. I thank the journal's anonymous reviewers for their helpful advice to strengthen this article.
2. Norman Davies, Europe: A History (Oxford: Oxford University Press, 1996), p. 257
3. A contrast deeply-felt since the Crusades began at the end of the eleventh century, to deliver Jerusalem from 'the Infidel', in whose hands it had been since AD 638. It was a campaign that lasted for two centuries and several military expeditions, but ended in failure; see Davies, Europe: A History, p. 345.
4. Gerard Delanty, Inventing Europe: Idea, Identity, Reality (London: Macmillan, 1995), pp. 84–99.
5. Details of the political, and especially the cultural, revolution introduced by Atatürk can be found in the standard biographies: Lord Kinross, Atatürk: A Biography of Mustafa Kemal, Father of Modern Turkey (NY: William Morrow and Company, 1965), pp. 467–482, and 501–505; Andrew Mango, Atatürk: The Biography of the Founder of Modern Turkey (Woodstock NY.: Overlook Press, 2000), pp. 396–407; 433–438; 463–467; 498–499; 534–535
6. Cited in David Fromkin, A Peace to End All Peace: The fall of the Ottoman Empire and the creation of the modern Middle East (New York: Henry Holt and Company, 1989), p. 254.
7. Fromkin, A Peace to End All Peace, p. 552.
8 . Pamela Irving Jackson, "Measuring Muslim Integration in Europe", Democracy and Security, Vol. 5, No. 3, (2009), pp. 223–248.
9. Ali's view is that Islam oppresses women; see Ayaan Hirsi Ali, Infidel: My Life (London: Pocket Books, 2008).
10. European Council، "Conclusions of the Presidency"، European Council in Copenhagen، June 21–22، 1993، p. 12، retrieved December 22، 2010 from www.europarl.eu.int/summits/copenhagen/default_en.htm.
11. European Commission، Turkey 2010 Progress Report (November 9، 2010)، retrieved January 12، 2011 from http://ec.europa.eu/enlargement/pdf/key_documents/2010/package/ tr_rapport_2010_en.pdf.
12. A distancing accentuated by the Mavi Marmara incident on May 31، 2010، when Israeli troops boarded a Turkish ship in an aid convoy on its passage to Gaza and killed nine passengers; see "'Deaths as Israeli forces storm Gaza aid ship"، BBC News، (May 31، 2010)، retrieved on January 12، 2011، from http://www.bbc.co.uk/news/10195838.
13. Much of this assertiveness is attributed to Ahmet Davutoğlu، Turkish Foreign Minister since 2009; see Bülent Aras، Davutoğlu Era in Turkish Foreign Policy (SETA Policy Brief، May، 2009)، retrieved December 22، 2010، from http://www.stratim.org.tr/files/downloads/reports/rapor_seta. pdf.
14. Martin Fletcher، "Interview with President Abdullah Gül: 'Turkey is part of the West"'، The Times، July 2، 2010.
15. Şaban Kardaş، "Turkey's bid for global actorhood: Davutoğlu's new foreign policy lexicon"، Today's Zaman (January 6، 2011)، retrieved January 12، 2011، from

(November، 2008)، retrieved January 12، 2011، from ec.europa.eu/enlargement/pdf/press_corner/key-documents/reports_nov_2008/turkey_progress_report_en.pdf.، p.26. The 2010 report states: "In practice، children whose mother tongue is not Turkish cannot learn their mother tongue in either private or public schools"، European Commission، Turkey 2010 Progress Report، p. 33.

26. Metin Heper، The State and Kurds in Turkey: The Question of Assimilation (Houndmills: Palgrave Macmillan، 2007).

27. Freedom House، Countries at the Crossroads 2007: Country Report – Turkey، retrieved January 12، 2011، from http://freedomhouse.org/template.cfm?page=140&edition=8&ccrcountry=173&section=83&ccrpage=37.

28. Freedom House، Country Report – Turkey. Freedom House's most recent (2010) Report on Freedom in the World indicates that the trend arrow of freedom in Turkey (which it rates as a 'partly-free' country) is down، chiefly because of the Constitutional Court's decision in December 2009 to ban the pro-Kurdish Democratic Society Party. See Freedom House، Freedom in the World 2010، retrieved January 12، 2011، from http://www.freedomhouse.org/template.cfm?page=363&year=2010.

29. Ergun zbudun، Contemporary Turkish Politics: Challenges to Democratic Consolidation (Boulder: Lynne Rienner، 2000)، pp. 151–154.

30. F.S. Larrabee and I.O. Lesser، Turkish Foreign Policy in an Age of Uncertainty (Santa Monica CA.: RAND Corporation، 2003)، p. 26.

31. P.J. Tsakonas، "Turkey's Post-Helsinki Turbulence: Implications for Greece and the Cyprus Issue"، Turkish Studies، Vol. 2، No. 2، (2001)، pp. 1–40.

32. ümit Cizre، "Politics and Military in Turkey into the Twenty-first Century"، EUI Working Paper، No 2000/24. Florence: Robert Schuman Centre، p. 4.

http://www.todayszaman.com/ news-231678-turkeys-bid-for-global-actor-hood-davutoglus-new-foreign-policy-lexicon-by-sabankardas*. html.

16. Pamuk has attributed his poor reception by the Turkish press and intellectuals since the mid-1990s to a type of envy، as well as to his political comments; see "The Paris Review Interview" in Orhan Pamuk، Other Colours: Essays and a Story (London: Faber and Faber، 2007)، pp. 355–378، at p. 357.

17. Perry Anderson، "Kemalism"، London Review of Books، (September 11، 2008)، retrieved October 15، 2010، from http://www.lrb.co.uk/v30/n17/print/ande01_.html.

18. Michael Rubin، "Turkey and Democracy"، Euro-Atlantic Quarterly، (2008)، retrieved October 15، 2010، from http://www.meforum.org/1893/turkey-and-democracy; Bassam Tibi، "Why They Can't be Democratic"، Journal of Democracy، Vol. 19، No. 3، (2008)، pp. 43–48.

19. See Omer Taspinar، "'The Old Turks' Revolt: When Radical Secularism Endangers Democracy"، Foreign Affairs، (November/December، 2007)، retrieved May 18، 2011 from http://www.foreignaffairs. com/articles/63014/%C3%83%C2%B6mer-taspinar/the-old-turks-revolt

20. Umit Cizre and Joshua Walker، "Conceiving the New Turkey after Ergenekon"، The International Spectator، Vol. 45، No. 1، (March، 2010)، pp. 89–98.

21. Daniel Pipes، "Crisis in Turkey"، (2010)، retrieved October 15، 2010، from http://www.danielpipes. org/8009/crisis-in-turkey.

22. Sir Ivor Jennings، The Approach to Self-Government (Cambridge: At the University Press، 1956)، p.56.

23. Ferdinand Tonnies، Community and Civil Society (Cambridge: Cambridge University Press، 2001).

24. European Commission، Turkey 2010 Progress Report، p. 33.

25. Commission of the European Communities، Turkey 2008 Progress Report

search/surveys_indices/ cpi/2010/results.

38. European Commission، Turkey 2010 Progress Report، pp. 15–16.

39. Füsun Türkmen، "The European Union and Democratization in Turkey: The Role of the Elites"، Human Rights Quarterly، Vol. 30، (2008)، pp. 146–163، at pp. 150–152.

40. Türkmen، "The European Union and Democratization in Turkey"، p. 162.

41. An issue that keeps arising. See Simon Bahceli، "Orams must demolish villa and return land to Greek Cypriot refugee"، Cyprus Mail، (January 20، 2010)، retrieved January 12، 2011، from http://www.cyprus-mail.com/cyprus/orams-must-demolish-villa-and-return-land-greek-cypriotrefugee/ 20100120.

42. European Commission، Turkey 2010 Progress Report، pp. 36–37.

43. Meltem Müftüler-Bac، "The Never-Ending Story: Turkey and the European Union"، in Sylvia Kedourie (ed.)، Turkey before and after Atatürk: internal and external affairs (London: Frank Cass، 1999)، pp. 240–258.

44. Cizre and Walker، "Conceiving the New Turkey after Ergenekon"، p. 90.

33. Robert Ruby، "Can Secular Democracy Survive in Turkey?"، Pew Research Center Publications، (2007)، retrieved January 12، 2011، from pewresearch.org/pubs/470/can-secular-democracysurvive- in-turkey.

34 . Larry Diamond، "Rethinking Civil Society، Toward Democratic Consolidation"، Journal of Democracy، Vol. 5، No. 3، (1994)، pp. 4–17.

35. Simon Bromley، "The Prospects for Democracy in the Middle East'، in David Held (ed.)، Prospects for Democracy: North، South، East، West (Cambridge: Polity Press، 1993)، pp. 380–406; Ergun zbudun، "Turkey: Crises، Interruptions، and Reequilibrations"، in Larry Diamond، Juan J. Linz and Seymour Martin Lipset (eds)، Politics in Developing Countries: Comparing Experiences with Democracy، 2nd ed.، (Boulder: Lynne Rienner، 1995)، pp. 219–62.

36. Soli zel، "After the Tsunami"، Journal of Democracy، Vol. 14، No. 2، (2003)، pp. 80–94.

37. Transparency International، Corruption Perceptions Index 2010، (October 26، 2010)، retrieved January 12، 2011، from http://www.transparency.org/policy_re-